الأثر التصنيعي لبدائل المستوردات على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية

طالب الدراسات العليا: محمد عبد الكريم أحمد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الدكتور المشرف: د. هيثم أحمد عيسى

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إيجاد الأثر التصنيعي لبدائل المستوردات في الجمهورية العربية السورية وأثرها على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، وذلك باعتبار استراتيجية بدائل المستوردات استراتيجية هامة ومن الضروري تطبيقها للتخلص من التبعية للبلدان الخارجية من جهة، ولزيادة مرونة الاقتصاد السوري من جهة أخرى بغية التخفيف من الصدمات التي قد تحدث عالمياً.

واعتمد الباحث في دراسته على استخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب أسلوب القياس الاقتصادي لقياس أثر متغيرات الدراسة على بعضها البغض باستخدام برنامج Eviews12،

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي كان أهمها أن لاستراتيجية إحلال بدائل المستوردات أثر معنوي وإيجابي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المدروسة، فهو يؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب أن اتباع هذه الاستراتيجية تترجم بصورة تطور في القطاع الصناعي، وكلما زاد تطور القطاع الصناعي وارتفعت الأهمية النسبية لهذا القطاع أدى ذلك إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي كنتيجة حتمية لارتفاع الأهمية النسبية للقطاع.

الكلمات المفتاحية: بدائل المستوردات، التنمية الاقتصادية، التصنيع.

The industrial impact of import substitutes on economic development in the Syrian Arab Republic

Dr.. Haitham Ahmed Issa

Muhammad Abdel Karim Ahmed

Abstract:

The study aimed to find the industrial impact of import substitution in the Syrian Arab Republic and its impact on some economic development indicators, considering the import substitution strategy an important strategy and it is necessary to apply it to get rid of dependency on foreign countries on the one hand, and to increase the flexibility of the Syrian economy on the other hand in order to mitigate the shocks that may Speak globally.

In his study, the researcher relied on the use of the descriptive analytical method in addition to the economic measurement method to measure the impact of the study variables on each other using the Eviews12 program.

The study reached many results, the most important of which was that the import substitution strategy has a significant and positive impact on the economic development indicators studied, as it leads to an increase in the growth rate of the gross domestic product, in addition to that following this strategy translates into a form of development in the industrial sector, and the more development

Industrial sector: This led to the sector needing more labor force, and thus the implementation of the strategy Substitution for imports will lead to lower unemployment rates.

Key words: Import substitutes – Economic development – manufacturing.

المقدمة:

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية كبيرة الأهمية في تنمية اقتصادات البلدان ودفعها للتقدم والتطور للوصول إلى اقتصاداتٍ قوية قادرة على المنافسة محلياً وفي الأسواق العالمية، حيث تختلف الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وكذلك بنيته ودرجة تطوره من بلدٍ إلى آخر وفي العموم ترتفع هذه الأهمية كلما تقدم البلد وارتفع مستوى المعيشة فيه.

الجمهورية العربية السورية واحدة من البلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية مرتفعة من أجل تحسين الوضع الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة للأفراد، ولما كان القطاع الصناعي هو المحرك الرئيسي في اقتصاد أي دولة، ومن أهمية القطاع الصناعي والتصنيع، ونتيجة للتداعيات السلبية الاقتصادية وغير الاقتصادية للحرب على سورية لجأت الحكومة السورية إلى تبني استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات حيث قامت رئاسة مجلس الوزراء في جلسة ٢٠١٩/١/٩ بالتوجيه لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للعمل باستراتيجية إحلال المستوردات والتنسيق مع الجهات المختصة، وعليه سوف نقوم بدراسة الأثر التصنيعي لبدائل المستوردات بأشكالها الثلاثة المصنعة والنصف مصنعة

والاستهلاكية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية متمثلة بمؤشري الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي في الجمهورية العربية السورية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1- الدراسة الأولى: **عطيرة، عبير سليمان (2006)** "**متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية**" **رسالة ماجستير، جامعة دمشق.**

يحاكي هذا البحث في البداية طبيعة الاقتصاد السوري منذ الاستقلال حتى عام ٢٠٠٤ من تطورات والمراحل والخطوات المتبعة من قبل الحكومة السورية خلال هذه الحقبة حيث يشرح الباحث فيه سمات الاقتصاد السوري وخصائص والمعوقات التي واجهت الدولة في تطبيق اقتصاد.

تطرق الباحث إلى طبيعة منظمة التجارة العالمية من تطورها إلى أهدافها وشروط للانضمام إليها وأكد على أهمية المنظمة وضرورة الانضمام إليها ومتطلباتها. وتحدث عن دور المنافسة والشفافية للتحول إلى نظام اقتصاد السوق وكانت التجربة المصرية المعتمدة في الدراسة.

وفي النهاية تلكم الباحث عن المنعكسات الاقتصادية السورية قصيرة وطويلة الأجل لانضمام سورية مستقبلا لمنظمة التجارة العالمية.

2-الدراسة الثانية: **مهنى، مريم (2014)** " **استراتيجية التصنيع في الدول النامية** "، **مجلة امارباك العلمية، العدد 12 ، المجلد 5 .**

إن هذا البحث يؤكد على أهمية القطاع الصناعي وأثر الاستراتيجيات الصناعية المتبعة في نمو الاقتصاد الوطني، وركزت هذه الدراسة على التجربة الليبية والتعريف بالقطاع الصناعي لديها والسياسات الصناعية المتبعة في البلدان النامية بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص. كما أوضح البحث السياسات التي اتبعتها الدولة الليبية لإحلال المستوردات ودعم الصادرات. انتهت الدراسة بنتائج دلت على فشل الدول النامية وخاصة الدولة الليبية في تطبيق عملية إحلال المستوردات وتشجيع الصادرات، واوصت الدراسة بمجموعة من المقترحات التي تساعد الدول النامية وخاصة الاقتصاد الليبي للوصول إلى الوجهة الصحيحة التي تحقق تنمية شاملة على جميع الأصعدة.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة بعنوان:

Panteleev, Dmitry, and others, "the conceptual model of import substitution in the modern global economy",2017.

"نموذج مفهوم إمباير ستيت في الإسلام العالمي الحديث"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل النماذج الحالية لاستبدال المستوردات وتطوير نموذج مفاهيمي فعال لإحلال استراتيجية استبدال المستوردات في الاقتصاد العالمي الحديث، والقيام بإجراء مقارنات بين هذه الاستراتيجية المطبقة في جنوب افريقيا وآسيا، إلى جانب ذكر جميع المراحل التي مرت بها دول العينة المدروسة خلال تطبيق الاستراتيجية وصولاً إلى اقتراح وإيجاد نموذج يعمم على الاقتصاد العالمي الحديث.

2-دراسة بعنوان:

Chernysheva, anna, and thers, "Forming market instruments of import substitution start-egy in Russia as a result of the sanction policy related to events Ukraine", 2019.

"تشكيل أدوات السوق لاستبدال الواردات تبدأ على سبيل المثال في روسيا نتيجة لسياسة العقوبات المتعلقة بالأحداث أوكرانيا"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية استراتيجية إحلال بدائل المستوردات في روسيا بهدف إحلال المنتج الوطني وحمايته من خلال منع الاستيراد الخارجي واستبدال المنتجات بمنتجات وطنية روسية، ولا سيما في ظل ما تعرض له الاقتصاد الروسي من جراء العقوبات المتعلقة بالأحداث في أوكرانيا.

حيث قامت الدراسة على التأكيد على أهمية هذه الاستراتيجية للتخفيف من حدة الصدمات التي تعرضت لها روسيا، وبالتالي إعطاء المرونة للاقتصاد الروسي.

3-دراسة بعنوان:

Topical Issues of the Theory and Practice of Import Substitution In The Russian Federation،BELOBRAGIN,V; BURAK,P; ZORKINA, .ROSTANETS,V; MAGOMEDOV,S, 2016.

"قضايا الساعة لنظرية وممارسة استبدال الواردات في الاتحاد الروسي"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آفاق تطور الصناعة في روسيا في مجال تطبيق استراتيجية إحلال المستوردات، مع التطرق إلى الآثار التي يتعرض لها التصنيع لبدائل المستوردات بسبب العقوبات المفروضة على الاقتصاد الروسي من قبل الغرب.

وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج التي كان أهمها ضرورة ضمان الشمولية في معالجة مشاكل استبدال المستوردات، وتنظيم الإنتاج الخاص، وأهمية التركيز على جودة المنتجات في استبدال الواردات.

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية والزمانية للدراسة والتي تختلف عن حدود الدراسات السابقة، إلى جانب طريقة معالجة البيانات، حيث اعتمدت الدراسات السابقة على محاكاة الواقع الاقتصادي بالوصف والتحليل، بينما قامت الدراسة الحالية بمحاكاة الواقع الاقتصادي إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي قام الباحث بتحليل البيانات الاقتصادية عملياً باستخدام أحدة برامج التحليل الاحصائي.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث وضع البلد الذي تقوم الدراسة عليه، فمن الجدير بالذكر أن الجمهورية العربية السورية عانت من حرب استمرت لسنوات، وأدت إلى فرض العديد من العقوبات على الاقتصاد السوري، ومن هنا يأتي جوهر البحث وأهميته نظراً للحاجة الماسة لاتباع استراتيجية تساعد الاقتصاد السوري على تقليل الآثار السلبية للعقوبات المفروضة.

مشكلة الدراسة:

سعى البحث لتوضيح الأثر التصنيعي لبدائل المستوردات في الجمهورية العربية السورية وأثرها على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، وباعتبار استراتيجية بدائل المستوردات استراتيجية هامة ومن الضروري تطبيقها للتخلص من التبعية للبلدان

الخارجية من جهة، ولزيادة مرونة الاقتصاد السوري من جهة أخرى بغية التخفيف من الصدمات التي قد تحدث عالمياً، وعليه تم وضع التساؤل الرئيسي التالي:

التساؤل الرئيسي: هل أدى اتباع استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات إلى ارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل العديد من الأسئلة الفرعية، وهي على الشكل التالي:

1-هل أدى اتباع استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات في الجمهورية العربية السورية إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

2- هل أدى اتباع استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات في الجمهورية العربية السورية إلى ارتفاع معدل الإنتاج الصناعي؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين اتباع استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.

ويتفرع عن هذه الفرضية العديد من الفرضيات الفرعية، وهي على الشكل التالي:

1. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تصنيع بدائل المستوردات والناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية.
2. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تصنيع بدائل المستوردات ومعدل الإنتاج الصناعي في الجمهورية العربية السورية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-دراسة واقع الاقتصاد السوري وقطاع الصناعة فيه.

-تتبع أثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد السورية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

-دراسة أثر تصنيع بدائل المستوردات على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية متمثلة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الإنتاج الصناعي.

أهمية الدراسة:

تكمن **الأهمية النظرية** لهذه الدراسة من أهمية دراسة واقع الاقتصاد السوري، وتحليل واقع عملية التصنيع في القطاع الصناعي الذي يعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في اقتصاد أي دولة.

تأتي **الأهمية العملية** لهذه الدراسة في دراسة أثر التصنيع لبدائل المستوردات على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف واقع الاقتصاد السوري والقطاع الصناعي فيه، وتحليل أهم الآثار الناتجة عن فرض العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد السوري، إضافة إلى اتباع أسلوب القياس الاقتصادي من أجل دراسة الأثر التصنيعي لبدائل المستوردات بأنواعها شتى.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: معدل نمو التصنيع لبدائل المستوردات (المصنعة، النصف مصنعة، الاستهلاكية).

المتغيرات التابعة: التنمية الاقتصادية متمثلة ب: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل الإنتاج الصناعي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية خلال الفترة الممتدة 2010–2020.

التحليل والمناقشة:

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد البشرية وخلق تنظيمات أفضل".[1]

كما وتعرف على أنها "هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية في النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم".[2]

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ص:11، 2005.
[2] شريط عابد وآخرون، الخلدونية في العلوم الاقتصادية،جامعة ابن خلدون،تيارت،العدد الأول،2012،ص 76.

وبناءً عليه يرى الباحث أن التنمية الاقتصادية تعرف على أنها العملية التي يتم من خلالها إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني بهدف إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، وهي العملية التي يعد الهدف الرئيس لها رفع مستوى الدخل القومي، مما يؤدي إلى ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، ورفع إنتاجية فروع الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: التنمية الصناعية: "هي السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية وإقامة المشاريع الصناعية بهدف إجراء التغيير في البيئة الصناعية للقطاع الوطني، وذلك من خلال تطوير عمليات استخراج وإنتاج الخامات المعدنية الأولية وبناء قاعدة كفء لإنتاج الطاقة، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي عموماً فالتنمية الصناعية تعني التسريع في عملية البناء والإنتاج الصناعي بالاستفادة الأنسب من مقومات النشاط الصناعي".[3]

من أهمية القطاع الصناعي كمحرك أساسي للتنمية في أي دولة كانت، أولت كثير من بلدان العالم اهتماماً كبيراً بسياسة التصنيع وإقامة المشروعات الصناعية وذلك لكونها الوسيلة والسبيل الوحيد التي يمكن من خلاله تحسين الحياة، رفع مستوى المعيشة من جهة وتغير الحياة الاجتماعية من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك، كان عليها الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الناتج الزراعي أو المواد الأولية إلى اقتصاد صناعي تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتعددة، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم التصنيع بالدراسة والتحليل، نذكر من أهمها:

[3] محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران،1998، ص:28.

يعرف **التصنيع** على أنه:" عملية بناء قدرات المجتمع لتشغيل المواد الخام ولتصنيع السلع للاستهلاك أو لمزيد من الإنتاج".[4]

كما يعرف على أنه: "التصنيع هو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للبلدان، ومؤشر إلى نسبة الزيادة في الدخل الوطني، الناشئة عن القطاع الصناعي إن عملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي بحث، فهو أكبر من ذلك بكثير. فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي، الاجتماعي، والثقافي"[5]

ثالثاً: **أهمية التنمية الصناعية والتصنيع:**

يعتبر القطاع الصناعي المحرك الرئيسي للتنمية في أي دولة كانت، فلا يمكن لدولة أن تتقدم وتواكب العملية التنموية إذا كان القطاع الصناعي فيها متخلفاً، وترتبط التنمية بعلاقة وطيدة ووثيقة بالتصنيع، وتأتي أهمية التصنيع من كونه أمر ضروري لعملية التنمية وذلك يرجع للعلاقة الوثيقة بين التنمية والتصنيع نظراً لعدم إيجادها نظام اقتصادي بديل لعملية التصنيع.

-يعد التصنيع مهماً لكونه يوفر النقد الأجنبي، وذلك يكون من خلال تصنيع انتاج ما قد يحتاجه الأفراد في المجتمع دون الحاجة لاستيراده بأسعار مرتفعة ودفع القطاع الأجنبي مقابل عملية الاستيراد.

-يعد التصنيع مهماً لكونه يجعل الدولة ذات اقتصاد يعتمد على الاكتفاء الذاتي وبالتالي التخلص من التبعية الاقتصادية للبدان المستوردة، ولا سيما في البلدان النامية التي يفرض عليها قيود على تعاملاتها التجارية مع البلدان مما يعرضها للنقص في حاجياتها اللازمة

[4] عطية، سيد معوض أحمد، التصنيع قاطرة التنمية الشاملة في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ص:9، 2016.

[5] مختار، مداني؛ مختار، يوسف، سياسة التصنيع وأثراها على التنمية الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، ص:8، 2015.

لعملية التنمية والنمو في البلد، لذلك يعد التصنيع من أهم العمليات التي من الواجب اتباعها ولا سيما عملية التصنيع من أجل إحلال بدائل المستوردات،[6] والشكل التالي يبين أهمية عملية التصنيع والقطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني:

رابعاً: مفهوم استراتيجية إحلال بدائل المستوردات:

تعددت تصنيفات وتقسيمات استراتيجيات التصنيع من تنمية صناعية ترتكز على الصناعة أو الزراعة أو الخدمات إلى تنمية اقتصادية ترتكز على التجارة الخارجية (ترقية المستوردات والصادرات) مبنية على رأس المال والعمل والتطوير التكنولوجي وغيرها من التصنيفات الأخرى، لذا سنكتفي بالحديث عن التنمية الصناعية التي ترتكز على التصنيع من جانب استراتيجية تحليل المستوردات وهذا سنتناوله في ه تعرف **استراتيجية إحلال بدائل المستوردات** على أنها:" الاستراتيجية القائمة على تشجيع الإنتاج المحلي الصناعي لمجموعة سلع كانت تستورد بواسطة رفع التعريفة الجمركية أو فرض قيود على الاستيراد على بضائعها، ولإنتاج هذه السلع محلياً فإنه من الضروري استيراد سلع مثل السلع الرأسمالية والمدخلات".[7]

خامساً: **أهمية تطبيق استراتيجية إحلال بدائل المستوردات:**

تعد استراتيجية إحلال بدائل المستوردات من أبرز وأهم سياسات التصنيع، وهناك العديد من النقاط الهامة التي تجعل من سياسة إحلال بدائل المستوردات سياسة ناجحة إذا تم

[6] العلام، حوسين مصباح، مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، كلية الزراعة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد، ص:123، 2010.
[7] مهنى، مريم عيسى محمد، استراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة1973-2010، ص:90، 2014.

وضع استراتيجية صحيحة لتحقيق النتائج المرجوة، ولعل أبرز هذه النقاط هي على الشكل التالي:

- تأتي أهمية استراتيجية إحلال بدائل المستوردات في المرتبة الأولى من كونها سياسة تقوم على تشجيع الصناعة الوطنية، وبالتالي رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ورفع أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني.
- لاستراتيجية إحلال بدائل المستوردات أهمية كبيرة في التخلص من التبعية للبلدان، فبدلاً من الاعتماد على التجارة الخارجية استيراد العديد من المواد يمكننا من خلال سياسة إحلال المستوردات تصنيع هذه المواد بدلاً من استيرادها.
- إن سياسة إحلال بدائل المستوردات تخفض من تكاليف الإنتاج وذلك نظراً للتكاليف المرتفعة التي يتم دفها على عمليات الاستيراد من أجل استكمال مدخلات سلعة ما، بالتالي عندما نقوم بتصنيع هذه المواد المدخلة، سيؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف المخرجات.
- تخفيف استهلاك القطع الأجنبي وتوفيره في خزينة الدولة.
- توفير فرص عمل في القطاع الصناعي وبشكل خاص في قطاع الصناعات التحويلية التي تتطلب يد عاملة.[8]

سادساً: استراتيجية إحلال بدائل المستوردات في الجمهورية العربية السورية:

تم طرح فكرة برنامج إحلال بدائل المستوردات في الاقتصاد السوري في سياق الاعتماد على الذات، وذلك بهدف حل بعض المشاكل التي تواجه الاقتصاد السوري كانخفاض الإنتاج المحلي السوري من السلع والمنتجات المختلفة، حيث عانت سورية من هذه

[8] الأشقر، عوني جواد حسن، سياسة إحلال المستوردات الفلسطينية (تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية)، جامعة الأزهر،2016.

المشكلة منذ بداية 2011 مطلع العرب على سورية، إلى جانب مشكلة التكاليف المرتفعة للبضائع المستوردة، وعليه بدأت الدولة السورية بدراسة مقترح تطبيق هذه الاستراتيجية للتخلص من العديد من المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب والتي أضرت بالاقتصاد بجميع جوانبه، وعليه تم تكليف وزارة التجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد بإعداد وتصميم الاستراتيجية المطلوبة بالتنسيق مع باقي الوزارات، كما أقر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 17-5-2020 قائمة المواد والقطاعات التي تم ادراجها ضمن استراتيجية إحلال بدائل المستوردات والتي تتضمن 67 مادة وقطاع، وتمت الموافقة على اطلاقها كفرصة استثمارية لكل من يرغب في الاستثمار في أي مادة من المواد المطروحة.[9]

وتم منح جميع المواد والقطاعات المشتملة في استراتيجية إحلال المستوردات العديد من الحوافز والميزات تنوعت بين إعفاءات جمركية وتسهيلات وتحديداً على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية لبعض المواد والقطاعات الصناعية، وإجراءات حمائية كفرض الضميمة على المستوردات أو رفع الأسعار الاسترشادية على السلع المستوردة المشابهة للسلع المشمولة باستراتيجية الاحلال، إضافة إلى العديد من المزايا التي تمنع للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار والتصنيع للمواد المشمولة في برنامج إحلال المستوردات، كتسليم المستثمر أرضاً لمشروعه الصناعي ومنحه فترة سماح مدتها سنتين إلى حين البدء بالتصنيع والإنتاج، ومن الجدير بالذكر أن ماتم ذكره أعلاه يعتبر حلولاً جيدة إذا تم تطبيقها والاستفادة منها بالشكل الأمثل، ولا سيما استراتيجية إحلال المستوردات التي من الممكن أن ترفع من الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سينعكس بصورة إيجابية على كافة النواحي في الاقتصاد، وسيقلل من تبعية الاقتصاد السوري للدول الخارجية من جهة، وسيقلل من الصدمات الاقتصادية التي قد تحدث في

[9] بيانات وتقارير وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية.

الاقتصاد السوري، وهذا ما كنا نشهده خلال فترة الحرب على سورية، حيث أن الاقتصاد السوري تضرر بشكل كبير من جراء العقوبات المفروضة عليه، كقانون قيصر وغيره من العقوبات التي أدت إلى تعطل الاقتصاد السوري في العديد من الأمور وتعطل العديد من القطاعات والعمليات الإنتاجية، فضلاً عن ارتفاع أسعار المستوردات للكثير من المواد إن وجدت، وعليه فإن تنشيط القطاع الصناعي السوري وتشجيعه لاتباع استراتيجية إحلال بدائل المستوردات كانت ستعطي الاقتصاد السوري سمة المرونة خلال الحرب التي حصلت، حيث اتباع استراتيجية إحلال بدائل المستوردات بهدف تنشيط القطاع الصناعي للحاق بركب التنمية الصناعية، تعتبر من الاستراتيجيات الجيدة من أجل التخلص من التبعية التجارية للدول، وللتخفيف من حدة الصدمات التي قد تحدث في الاقتصاد السوري كالحروب، والأزمات الصحية، وغيرها، وقد عملت الحكومة السورية على البدء بتطبيق سياسة إحلال المستوردات ضمن خططها السنوة، وزيادة انتاجها الصناعي من أجل الوصول إلى تنمية صناعية مرتفعة تؤدي إلى ارتفاع تحسن في واقع الاقتصاد السوري ككل، وإن المواد المستهدفة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في الجمهورية العربية السورية هي:[10]

الأدوية النوعية والاستيرادية – المتممات الغذائية والصيدلانية، الأجهزة والأدوات والمستلزمات والمستهلكات الطبية، ومستلزمات الصناعة الدوائية، الصناعات النسيجية (خيوط – أقمشة – ....)، الصناعات الصبغية، صناعات الطاقة المتجددة ومكوناتها كافة، صناعة الورق بأنواعه، قطاع الدواجن وصناعاته، مستلزمات الري الحديث، الجرارات الزراعية، صناعة أدوات التجهيزات المنزلية، أدوات المائدة والمطبخ بأنواعها المختلفة، الحليب المجفف– حليب الأطفال– الخميرة، النشاء– القطر الصناعي، ألواح

[10] تقارير هيئة الاستثمار السورية.

الزجاج، ألواح الفورميكا، أجهزة الانارة، البطاريات، إعادة تدوير البطاريات التالفة، الانفيرترات، بعض أنواع الآلات ،المواد الزراعية كافة.

وغيرها الكثير والكثير من المواد والقطاعات الاقتصادية المشمولة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية، وعليه يمكننا القول إن تطبيق هذا البرنامج بالشكل الأمثل والأنسب سيؤدي حتماً إلى تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال زيادة الإنتاج الصناعي، والاستعاضة عن الاستيراد للمواد المشمولة ببرنامج إحلال المستوردات سوف يؤدي أيضاً إلى توفير القطع الأجنبي في خزينة الدولة السورية، وسيخفض تكاليف مخرجات القطاعات الاقتصادية جميعها نظراً للتشابك بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.[11]

الدراسة العملية:

نسعى في هذا الفصل لإجراء الدراسة الإحصائية لقياس أثر العلاقة وطبيعتها بين متغيرات الدراسة، من خلال دراسة أثر تطبيق استراتيجية إحلال المستوردات وأثرها على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية 2010-2020. والموضحة وفق الإجراءات التالية:

أولاً: متغيرات الدراسة (Research Variables):

تنقسم متغيرات الدراسة إلى نوعين:

أولاً: المتغير المستقل (Independent Variable):

[11] قيروط، ياسمين، تحليل هيكلية السلع المشملة في برنامج إحلال بدائل المستوردات والنتائج المتوقعة له في سورية، مجلة جامعة البعث، سورية،2021.

– معدل نمو المستوردات (المصنعة، النصف مصنعة، الاستهلاكية).

ثانياً: المتغيرات التابعة (Dependent Variables): بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة ب:

– المتغير التابع الأول: الناتج المحلي الاجمالي.

– المتغير المستقل الثاني: الإنتاج الصناعي.

الاختبارات الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

النموذج الأول:

الجدول رقم(1):تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 20/6/24 Time: 00:22
Sample (adjusted): 2010 2020
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.258442	0.128792	2.006661	0.0048
C	-8.489467	3.352990	-2.531909	0.0391

R-squared	0.365177	Mean dependent var	-7.111111
Adjusted R-squared	0.274487	S.D. dependent var	11.55903
S.E. of regression	9.845635	Akaike info criterion	7.605064
Sum squared resid	678.5558	Schwarz criterion	7.648891
Log likelihood	-32.22279	Hannan-Quinn criter.	7.510484
F-statistic	4.026687	Durbin-Watson stat	1.696150
Prob(F-statistic)	0.004782		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج برنامج EViews12 .

تبين من نتائج الانحدار أعلاه أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل نمو المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى دلالة 5%،إلا أن هذه العلاقة هي علاقة عكسية، بالتالي يمكن القول إن نمو معدل المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.258442−).

ونلاحظ أن قيمة احتمالية t للمتغير المستقل تساوي 0.0048 وهذه القيمة أصغر من 0.05 اختبار

وبذلك نستنتج أن معدل نمو المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) يؤثر بشكل معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

كما بلغت قيمة معامل R−squared في النموذج 0.365 وهذا يعني أن 37% من التغيرات التحديد

في المتغير التابع أي في الناتج المحلي الاجمالي تفسر بالمتغيرات الداخلة والباقي 63% يعزى إلى عوامل أخرى.

كما أن F −statistic في النموذج تبلغ 0.004782 وهي أصغر من 0.05 أي أن النموذج قيمة احتمالية اختبار

بحسب الاختبار معنوي بمستوى معنوية عالية، أي أن المتغير المستقل والمتمثل في معدل نمو المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) يؤثر بشكل معنوي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولاختبار صحة وسلامة العلاقة ولغايات التنبؤ لابد من تحقيق مجموعة من الشروط لبواقي النموذج علي النحو الآتي:

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج المدروس وبعد التطبيق على البرنامج يظهر لدينا الشكل أدناه:

الشكل رقم(1): اختبار التوزيع الطبيعي.

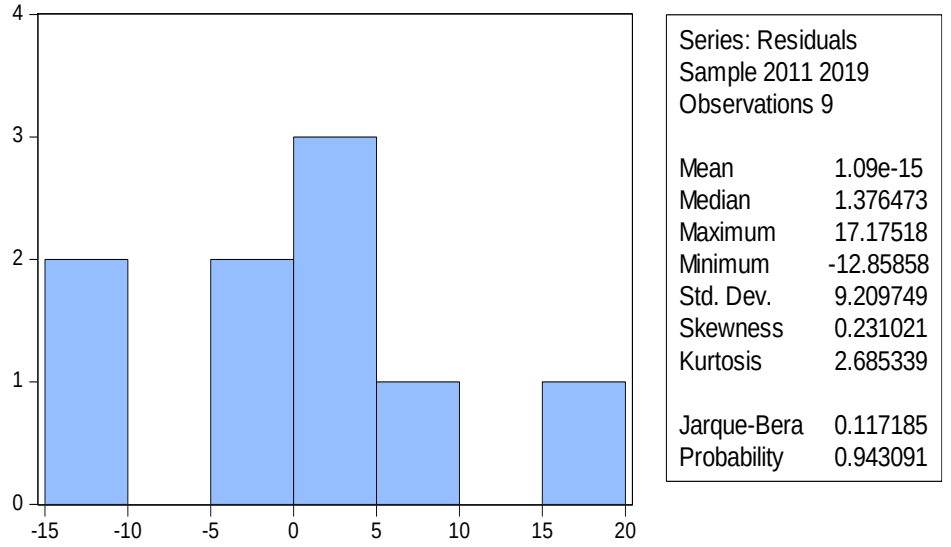

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج برنامج EViews12 .

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج ما يلي:

H0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

Jarque–Bera نجد أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي، مما يعني قبول الفرض العدم و رفض الفرض البديل.

وبالنظر إلى قيمة

اختبار الارتباط الذاتي:

بعد تطبيق اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج نحصل على النتائج أدناه:

الجدول رقم(2):اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.375181	Prob. F(2,5)	0.7050
Obs*R-squared	1.174405	Prob. Chi-Square(2)	0.5559

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج برنامج EViews12 .

نلاحظ من النتائج أن لدينا اختبارين (اختبارF واختبار كاي مربع)

وكلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية للنموذجين أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية، و رفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

H0: لا يوجد ارتباط ذاتي.

H1: يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين:

بعد تطبيق اختبار ثبات تجانس التباين تظهر لدينا النتائج أدناه:

الجدول رقم(3): اختبار ثبات تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	5.493549	Prob. F(1,7)	0.0616
Obs*R-squared	3.957397	Prob. Chi-Square(1)	0.0867
Scaled explained SS	2.017335	Prob. Chi-Square(1)	0.1555

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج برنامج EViews12.

نلاحظ أن (اختبارFواختبار كاي مربع) كلاهما يظهران أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرض العدم، أي أن البواقي ذات تباين متجانس.

H0: البواقي ذات تباين متجانس.

H1: البواقي ذات تباين غير متجانس.

وبذلك نستطيع تقدير معدلة الانحدار الخطي البسيط بشكل نهائي لتصبح:

$$Y1= c + b X + ei$$

Y1 : معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

X: معدل النمو في المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية).

معاملات الانحدار:

c: معامل التقاطع.

B :المعلمة التي تقيس التغير في المتغير التابع لتغير وحدة من المتغير المستقل.

e :حد الخطأ.1

وبذلك يمكن تقدير معادلة الانحدار البسيط لهذا النموذج:

$$Y1= -8.489467- 0.258442\ x$$

من خلال المعادلة أعلاه نستنتج أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل نمو المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وإن العلاقة بين هذين المتغيرات هي علاقة عكسية أي أنه كلما زاد معدل المستوردات أدى ذلك إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، وعليه يمكننا قبول الفرضية الأولى التي تقول أن هناك علاقة

ذات دلالة معنوية بين اتباع استراتيجية التصنيع لإحلال بدائل المستوردات والناتج المحلي الإجمالي، وعليه ان اتباع هذه الاستراتيجية سوف يؤدي إلى تخفيض معدل الاستيراد من السلع المصنعة ونصف المصنعة والاستهلاكية، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

النموذج الثاني:

الجدول رقم(4) نموذج الانحدار الخطي البسيط.

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 20/6/24 Time: 00:22
Sample (adjusted): 2010 2020
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.973873	2.876564	1.542567	0.0004
C	3.387762	4.873877	-7.339044	0.0032

R-squared	0.678999	Mean dependent var	-6.876769
Adjusted R-squared	0.392658	S.D. dependent var	15.67567
S.E. of regression	8.434579	Akaike info criterion	3.677868
Sum squared resid	98.86864	Schwarz criterion	2.232658
Log likelihood	-12.84360	Hannan-Quinn criter.	7.987222
F-statistic	2.665437	Durbin-Watson stat	2.276212
Prob(F-statistic)	0.000654		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج برنامج EViews12 .

تبين من نتائج الانحدار أعلاه أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل نمو المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) ومعدل نمو الإنتاج الصناعي عند مستوى دلالة 5%،إلا أن هذه العلاقة هي علاقة عكسية، بالتالي يمكن القول إن نمو معدل المستوردات

(المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي انخفاض في معدل نمو الإنتاج الصناعي بمقدار (0.973873-).

ونلاحظ أن قيمة احتمالية t للمتغير المستقل تساوي 0.0004 وهذه القيمة أصغر من 0.05 اختبار

وبذلك نستنتج أن معدل نمو المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) يؤثر بشكل معنوي على معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة المدروسة.

كما بلغت قيمة معامل R-squared في النموذج 0.678 وهذا يعني أن 68% من التغيرات التحديد

في المتغير التابع أي في معدل نمو الإنتاج الصناعي تفسر بالمتغيرات الداخلة والباقي 32% يعزى إلى عوامل أخرى.

كما أن F -statistic في النموذج تبلغ 0.000654 وهي أصغر من 0.05 أي أن النموذج قيمة احتمالية اختبار

بحسب الاختبار معنوي بمستوى معنوية عالية، أي أن المتغير المستقل والمتمثل في معدل نمو المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) يؤثر بشكل معنوي في معدل نمو الإنتاج الصناعي، ولاختبار صحة وسلامة العلاقة ولغايات التنبؤ لابد من تحقيق مجموعة من الشروط لبواقي النموذج علي النحو الآتي:

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج المدروس وبعد التطبيق على البرنامج يظهر لدينا الشكل أدناه:

الشكل رقم(2): اختبار التوزيع الطبيعي.

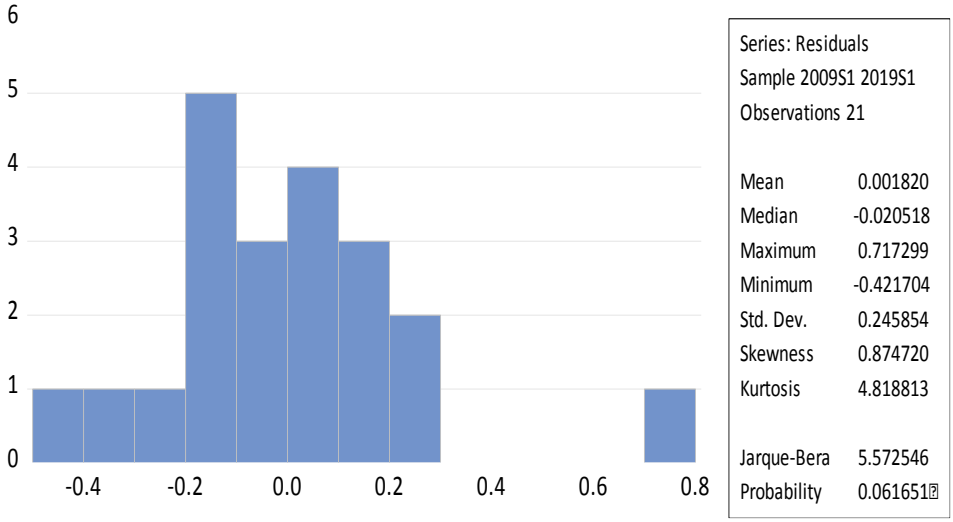

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج برنامج EViews12 .

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج ما يلي:

H0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نجد أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي، مما يعني قبول الفرض العدم و رفض الفرض Jarque–Bera وبالنظر إلى قيمة البديل.

اختبار الارتباط الذاتي:

بعد تطبيق اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج نحصل على النتائج أدناه:

الجدول رقم(5):اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.553887	Prob. F(3,7)	0.0976
Obs*R-squared	2.654405	Prob. Chi-Square(2)	0.7655

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج برنامج EViews12 .

نلاحظ من النتائج أن لدينا اختبارين (اختبار F واختبار كاي مربع)

وكلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية للنموذجين أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية، و رفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

H0: لا يوجد ارتباط ذاتي.

H1: يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين:

بعد تطبيق اختبار ثبات تجانس التباين تظهر لدينا النتائج أدناه:

الجدول رقم(6): اختبار ثبات تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.736783	Prob. F(1,9)	0.0736
Obs*R-squared	6.327297	Prob. Chi-Square(1)	0.3727
Scaled explained SS	8.987892	Prob. Chi-Square(1)	0.0987

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام نتائج برنامج EViews12.

نلاحظ أن (اختبار Fواختبار كاي مربع) كلاهما يظهران أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرض العدم، أي أن البواقي ذات تباين متجانس.

H0: البواقي ذات تباين متجانس.

H1: البواقي ذات تباين غير متجانس.

وبذلك نستطيع تقدير معدلة الانحدار الخطي البسيط بشكل نهائي لتصبح:

$$Y1= c + b X + ei$$

Y2 : معدل النمو في الإنتاج الصناعي.

X: معدل النمو في المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية).

معاملات الانحدار:

c: معامل التقاطع.

B :المعلمة التي تقيس التغير في المتغير التابع لتغير وحدة من المتغير المستقل.

e :حد الخطأ.

وبذلك يمكن تقدير معادلة الانحدار البسيط لهذا النموذج:

$$Y2= 3.387762 - 0.973873 x$$

من خلال المعادلة أعلاه نستنتج أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل نمو المستوردات (المصنعة، نصف المصنعة، الاستهلاكية) ونمو الإنتاج الصناعي، وإن العلاقة بين هذين المتغيرات هي علاقة عكسية أي أنه كلما زاد معدل المستوردات أدى ذلك إلى انخفاض معدل نمو الإنتاج الصناعي والعكس صحيح،

وعليه يمكننا قبول الفرضية الثانية التي تقول أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين اتباع استراتيجية التصنيع لإحلال بدائل المستوردات والإنتاج الصناعي، وعليه ان اتباع هذه الاستراتيجية سوف يؤدي إلى تخفيض معدل الاستيراد من السلع المصنعة ونصف المصنعة والاستهلاكية كنتيجة حتمية لاعتماد الحكومة السورية على عملية التصنيع لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة الاستيراد، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الإنتاج الصناعي في سورية.

النتائج:

توصل الباحث إلى العديد من النتائج، وهي على الشكل التالي:

1-ان اتباع استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات في الجمهورية العربية السورية كان له أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني، ولا سيما في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد السوري نتيجة الحرب على سورية.

2-لاستراتيجية إحلال بدائل المستوردات أثر معنوي وإيجابي على مؤشرات التنمية الاقتصادية المدروسةعلاقة إيجابية طردية بين استخدام استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية، وهي علاقة طردية، حيث إن ارتفاع معدل تصنيع بدائل المستوردات سوف يؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

2- يوجد علاقة إيجابية طردية بين استخدام استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات ومعدل نمو الإنتاج الصناعي في الجمهورية العربية السورية، حيث أن اتباع هذه

الاستراتيجية وتصنيع بدائل المستوردات سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الإنتاج الصناعي وتطور نمو القطاع الصناعي في الجمهورية العربية السورية.

التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج للدراسة، قام الباحث بوضع الفرضيات التالية:

1-ضرورة قيام الحكومة في سورية بتنشيط تطبيق استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات، وذلك لما فيما من منافع تعود على الاقتصاد السوري تحميه من خطر انقطاع بعض المواد المصنعة والنصف مصنعة وحتى المواد الأولية اللازمة للعديد من قطاعات الاقتصاد الوطني، وإن تطبيق هذه الاستراتيجية يحتاج خطة اقتصادية منظمة لوضع قائمة بالمواد التي يجب إدراجها ضمن قائمة تصنيع بدائل المستوردات.

2-ضروة تنشيط القطاع الصناعي، وهذا يعتمد على قائمة المواد المدرجة في لائحة استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات، مما يدعو لضرورة فتح خطوط إنتاجية جديدة ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية، والتي تتميز بكونها تحتاج إلى يد عاملة، الامر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمالة لصالح القطاع الصناعي، وبالتالي انخفاض معدل نمو الإنتاج الصناعي.

3-ان الاهتمام بزيادة الإنتاج الصناعي من أجل تصنيع بدائل المستوردات لا يعني إهمال القطاعات الأخرى، فمن الضروري العمل على تنشيط القطاعات الاقتصادية معاص وبنفس السورية، وذلك تبعاً للعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، فإن مخرجات قطاع آخر قد تكون مدخلات للقطاع الصناعي والعكس صحيح، وعليه فإن تطوير قطاع دون الآخر سوف يحول دون التقدم بعملية التنمية الصناعية ونجاح استراتيجية تصنيع بدائل المستوردات في سورية.

المراجع:

المراجع العربية:

1. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، 2005.

2. شريط عابد وآخرون، الخلدونية في العلوم الاقتصادية،جامعة ابن خلدون،تيارت،العدد الأول،2012.

3. محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران،1998.

4. عطية، سيد معوض أحمد، التصنيع قاطرة التنمية الشاملة في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، 2016.

5. مختار، مداني؛ مختار، يوسف، سياسة التصنيع وأثراها على التنمية الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت،2015.

6. الأشقر، عوني جواد حسن، سياسة إحلال المستوردات الفلسطينية(تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية ،جامعة الأزهر،2016.

7. مهنى، مريم عيسى محمد،استراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة1973–2010، ص:90، 2014.

8. العلام، حوسين مصباح، مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، كلية الزراعة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد، ص:123، 2010.
9. تقارير هيئة الاستثمار السورية.

المراجع الأجنبية:

1. **Panteleev, Dmitry, and others, "the conceptual model of import substitution in the modern global economy,2017.**
2. **Chernysheva, anna, and thers, "Forming market instruments of import substitution start-egy in Russia as a result of the sanction policy related to events Ukraine", 2019.**
3. **Topical Issues of the Theory and Practice of Import Substitution In The Russian Federation,BELOBRAGIN,V; BURAK,P; ZORKINA,. ROSTANETS,V; MAGOMEDOV,S, 2016.**

4. **ADEWALE,A,Import Substitution Industrialization and Economic Growth-Evidence from the group of BRICS Countries.2017.**